CD/PV.895
28 February 2002

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر الختامي للجلسة العامة الخامسة والتسعين بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، الساعة ١٠/١٥

الرئيس: السيد فسيها ييمر (إثيوبيا)

(A) GE.02-60985 190802 210802

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٨٩٥ لمؤتمر نزع السلاح.

أود في مستهل هذه الجلسة الترحيب بوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السفير جايانتا دانابالا، الذي يحضر هذه الجلسة معنا اليوم. إن وجوده في جلستنا العامة دليل على اهتمامه الدائم بأعمال المؤتمر ودعمه المستمر أيضا للجهود التي نبذلها في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح.

ولدي على قائمة المتكلمين لهذا اليوم كل من: السفير هاينسبرغ، سفير ألمانيا، والسفير ساندرز، سفير هولندا، والسفير يوهانسن، سفير النرويج، والسفير لينت، سفير بلجيكا، والسفير وستدال، سفير كندا، والسيد سوغوندابيروم ممثل تايلند.

وبعد الاستماع إلى بياناتهم سأعطي الكلمة للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد فلاديمير بتروفسكي.

واعتزم، بعد الاستماع إلى كافة المتكلمين – وهي المرحلة التي بلغناها الآن – أن أنتقل إلى تعيين الذين سيشغلون مناصب المنسقين الخاصين على النحو المبين في المقرر CD/1667 الذي اعتمده مؤتمر نزع السلاح في جلسته العامة ٨٩٣ المعقودة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا، السفير فولكر هاينسبرغ.

السيد هاينسبرغ (ألمانيا) (الكلمة بالإنكليزية): بما أنني أشترك في مؤتمر نزع السلاح وآخذ الكلمة فيه للمرة الأولى، اسمحوا لي، سيادة الرئيس، بأن أتقدم إليكم بأفضل التمنيات في تأدية المهام الهامة والشاقة التي كلفتم بها بوصفكم رئيس مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم تعاون وفدي الراسخ معكم ودعمه الكامل لكم. وأود كذلك، أن أشكر جميع الزملاء والأصدقاء الموجودين في المؤتمر لما قدموه لي من ترحيب حار في هذه الهيئة. واسمحوا لي، أيضا، بأن أقدم تحياتي للسيد دانابالا، وكيل الأمين العام؛ وللسيد بتروفسكي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح؛ وللسيد رومان – موريه، نائب الأمين العام، ولأعضاء الأمانة. وأشمل في تحياتي مترجمينا الفوريين الذين أعرب لهم عن شكري فرادى وجماعة لما ينجزونه من مهام.

لقد اتفقنا جميعا، عقب الاعتداءات المرعبة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، على اعتماد قرار الأمم المتحدة بشأن التعاون المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. وأكدنا جميعا مرة أخرى في هذا القرار أن تعددية الأطراف هي المبدأ الأساسي للمفاوضات التي تجرى في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار بهدف تعزيز المعايير العالمية وتوسيع نطاقها. وكذلك، شددنا جميعا على ضرورة إحراز تقدم عاجل في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار للمساعدة على صون السلم والأمن الدوليين والإسهام في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. واتفقنا جميعا، أيضا، على أن نطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن

تجـــدد وتراعي التزاماتها الفردية والجماعية بإقامة تعاون متعدد الأطراف كوسيلة هامة من الوسائل التي تفيد في تحقيق الأغراض المشتركة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. سيادة الرئيس، لقد حان الأوان، الآن وفي إطار مؤتمر نزع السلاح، للوفاء بتلك الالتزامات.

وأود أن أعـــرب عن قلقي العميق إزاء الوضع الحالي لمؤتمر نزع السلاح الذي جرت العادة على وصفه بالوضـــع "المـــتأزم" أو "بالمأزق" مراعاة للمشاعر. ولكنني صادفت عندما تناولت سجلات الجلسات العامة التي عقدها المؤتمر منذ عام ١٩٩٩ وعندما استمعت إلى بيانات أدلي بها مؤخرا في هذا المحفل، بعض العبارات الأشد في اللهجة. والحق يقال، سيادة الرئيس، إن الوضع في مؤتمر نزع السلاح لا يدعو إلى تفاؤل كبير.

فـــلم يتمكن المؤتمر منذ عام ١٩٩٩ من الشروع بالفعل في أي عمل موضوعي. ولقد اتفق الأعضاء، في الوثـــيقة CD/1036 المعنونة "مقرر بشأن تحسين سير عمل مؤتمر نزع السلاح وفعاليته"، على أن "يقوم المؤتمر في مســـتهل دورتـــه الســـنوية، بوضع برنامج عمله". ولكن، على غرار السنوات السابقة، مرت الأسابيع الأربعة الأولى - بـــل وأكـــثر الآن - مـــن الـــدورة الســـنوية لهذا العام دون أن تشاهد أي بادرة تبشر بالاتفاق على برنامج عمل.

ولقـــد أنشأت الجمعية العامة هذه الهيئة الهامة في دورتها الاستثنائية العاشرة لتكون المحفل الوحيد المتعدد الأطـــراف لإجراء مفاوضات في ميدان نزع السلاح . ولهذا المؤتمر تاريخ عامر من حيث عدد الاتفاقات المتعددة الأطـــراف المبرمة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. ولقد برهن هذا المحفل على أنه قادر على وضع اتفاقات محددة بشأن التحكم في الأسلحة ونزع السلاح عندما تتوافر لدى الدول الأعضاء الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق هذا الغرض.

فيجـــب عليـــنا أن نكون جديرين بالمسؤولية التي عهدت بها وأن نؤدي المهام الحقيقية التي أنشئ المؤتمر ليؤديها. ودعونا نستغل هذه الجلسة العامة لمؤتمرنا لنتبادل الآراء على نطاق واسع حول المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمالنا بغية التغلب على المأزق الحالي وتوكيد أهمية هذه الهيئة الدولية الموقرة.

والحكومـــة الألمانـــية تعرب عن دعمها لكافة الجهود المبذولة لتعزيز ومواصلة تطوير الصكوك المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار لكي تكون دائما على مستوى التحديات الناشئة عن أوضاع أمنية متغيرة. والمسائل المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار مسائل جوهرية فيما نبذله من جهود لإقامة نظام جديد للتعاون في مجال الأمن في القرن الحادي والعشرين.

ويجب أن نواصل تعزيز عملية نزع السلاح النووي وأن نعقد العزم على المضي بها قدما. لذا ما انفكت ألمانـــيا تولي أهمية قصوى لفتح باب المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية (معاهدة وقف إنتاج

المواد الانشطارية). وأود التذكير، في هذا الصدد، بأن الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار وافقت في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار المعقود في عام ٢٠٠٠، على ضرورة الشروع، على الفور وفي إطار مؤتمر نزع السلاح، في مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وتعرب ألمانيا عن قلقها أيضا إزاء احتمالات قيام سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وبناء عليه، نولي أهمية قصوى لإنشاء لجنة مخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي دون إرجاء، وللشروع في الأعمال الموضوعية المتصلة بهذه المسألة. ولكننا متيقـــنون، مع ذلك، من وجوب تناول كل مسألة على حدة. ونشاطر زميلنا الروسي موقفه المؤيد لإعادة إنشاء اللجـــنة المخصصـــة لمعـــاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وتكليفها بولاية التفاوض دون ربط هذا الموضوع بمسائل أخرى.

ولقد بذل رؤساء مؤتمر نزع السلاح المتتالون جهودا هائلة للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل. ويمثل اقتراح الرئيس البرازيلي المعروف "باقتراح أموريم"، والمقدم في آب/أغسطس ٢٠٠٠، زبدة هذه الجهود. ويشاطر الوفد الألماني تماما الرأي الذي أعرب عنه زميلنا البريطاني مبينا أنه لم يقدم أي اقتراح أفضل من اقتراح أموريم منذ آب/أغســـطس ٢٠٠٠ وأنـــه يستبعد أن يقدم أفضل منه. وينطوي اقتراح أموريم، كما أشار إليه زميلنا الياباني بلباقة، على ما يلزم من المرونة ليسمح بصون موقف كل وفد من وفود مؤتمر نزع السلاح.

فما الذي يحول، إذن، دون تمكننا من تخطي مرحلة: "كأساس للمشاورات"؟ لقد أصبحت هذه العبارة، بعد ترديدها مرارا وتكرارا على مر أكثر من سنة دون التوصل إلى نتيجة ملموسة، مجرد عبارة واهية. فأقترح بذل جهد حقيقي لإحراز توافق في الآراء بشأن برنامج العمل بالاعتماد على اقتراح أموريم. وإذا كتب لنا النجاح في تلـــك المهمة سنتمكن من مباشرة العمل في عدد من البنود الهامة المدرجة في جدول الأعمال الدولي الخاص بنزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، وهي:

- نزع السلاح النووي؛
- معـــاهدة حظـــر إنـــتاج المـــواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى؛
- منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي؛
- الترتيـــبات الدولـــية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها؛
- المسائل المتصلة بالألغام البرية المضادة للأفراد؛

- الشفافية في التسلح.

وسيكون من شأن ذلك أن يحمل المؤتمر من جديد على خدمة الغرض الذي أنشئ لأجله والاستجابة للنداء الموجه في قرار الأمم المتحدة المعتمد بتوافق الآراء بشأن التعاون المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

سيادة الرئيس، كثيرا ما يقال إن اعتماد برنامج عمل موضوعي لمؤتمر نزع السلاح أمر ممكن لو عقد الجميع العزم على ذلك ولو أبدوا ما يلزم من مرونة. وترى ألمانيا أن مسؤولية الاستفادة من هذه الهيئة لإحراز تقدم في مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، ولا سيما في تلك الظروف الحرجة، مسؤولية تقع على عاتق جميع - وأصر - جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح. ويجب ألا نترك إمكانية للأجيال القادمة لأن تجعل منا مجرد حاشية في صفحات التاريخ لأننا لم نكن على مستوى تحديات عصرنا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على البيان الذي أدلى به والكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل هولندا، السفير كريس ساندرز.

السيد ساندرز (هولندا) (الكلمة بالإنكليزية): سيادة الرئيس، عندما دخلت القاعة صباح هذا اليوم لاحظت للمرة الأولى إشراقة الشمس فيها. وعادة ما تكون الستائر الموجودة خلفكم مسدلة ولكن اليوم أنارت إشراقة الشمس هذه القاعة، وأنا موجود فيها وكلي أمل في أن تكون تلك الإشراقة بادرة تبشر بحسن سير أعمالنا.

سيادة الرئيس، اسمحوا لي أن أقدم لكم أطيب التهاني وأفضل التمنيات بمناسبة تعيينكم رئيسا لهذا المؤتمر وأن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل معكم على المضي قدما في أعمال المؤتمر في هذه السنة. واسمحوا لي أيضا أن أتقدم بالشكر إلى الأمانة لما تقدمه من دعم قيم لأعمال هذا المؤتمر.

وأخيرا، وإن لم يكن أقل أهمية، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا العميق للسيد فلاديمير بتروفسكي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح - وقد رأيت أنه دخل القاعة توا- والسيد بتروفسكي يحضر الاجتماع معنا اليوم للمرة الأخيرة قبل مغادرته جنيف. لقد كان وجوده في هذه الهيئة قيما جدا بالنسبة إلى المؤتمر كما كان قيما دعمه المستمر للعمل الموضوعي المنجز في إطاره. وإنه لمن دواعي السرور بالنسبة لي ولوفدي أن تكون قد أتيحت لنا فرصة العمل معه. وعندما أعود بذاكرتي إلى الوراء أجد وفرة من الذكريات الطيبة عن تعاوننا مع

السيد بتروفسكي في هذه الهيئة وخارج تلك القاعة. فاسمحوا لي، سيادة الرئيس، أن أرفع إلى السيد بتروفسكي، عن طريقكم، أفضل تمنياتنا في مستقبل راغد على الصعيدين المهني والشخصي.

سيادة الرئيس، يصادف يوم غد الاحتفال بالذكرى الثالثة لدخول اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد حيز النفاذ. وهذه الاتفاقية تتسم بأهمية بالغة ولقد ساعدت خلال السنوات الماضية على إحراز تقدم ملموس في هذه القضية الحاسمة التي حظيت بتأييد حكومتي الكامل. وأعرب عن انضمامي الكامل إلى الممثلين الآخرين الذين سيتناولون هذه المسألة في كلمتهم وسأدلي بكلمتي أمام هذا المؤتمر بموجبه.

إن هولندا، كما يعلم أغلبكم، عضو في الاتحاد الأوروبي وهي تؤيد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة التي يتبعها الاتحاد تأييدا كاملا. ولقد تكلم زميلنا الإسباني، السفير كارلوس ميراندا، باسم الاتحاد قبل فترة من الزمن، ولا أعتزم تكرار ما ورد في حديثه.

فلكل بلد عضو في الاتحاد الأوروبي أولوياته الخاصة التي هي بالطبع متساوقة تماما والمواقف المشتركة التي اعتمدها الاتحاد وإن كانت تعطيك فكرة، نوعا ما، عن منظور كل بلد. والمواقف المشتركة التي يتخذها الاتحاد الأوروبي متنوعة بقدر تنوع أطباق وليمة عامرة يسهم فيها كل عضو من بلدان الاتحاد الأوروبي بنكهات من بلده. ولا أود المبالغة في لذة الطعام الهولندي، ولكننا نرى أنه لا بأس، مع ذلك، في أن نطلعكم على بعض المواد الخاصة التي أضفناها إلى تلك الأطباق.

فاسمحوا لي بأن أشير، بادئ ذي بدء، إلى الدور التاريخي الذي تؤديه هولندا في وضع القانون الدولي. وقد تجد البلدان فائدة على الأجل القصير في اتباع نهج انتقائي لدى تناولها القانون الدولي العام. فهي تريد التمسك بالمعاهدات الملزمة قانونا حيثما خدم ذلك مصالحها الآنية، وتفضل اللجوء في حالات أخرى إلى نهج مختلفة.

ونعتقد أنه يجب علينا أن نستمر في التشديد على أهمية انتهاج نهج الأجل الطويل المعزز الذي يركز على تعددية الأطراف ويكون قابلا للإدامة. وهذا لا يعني أنه يجب إهمال الأغراض الملحة الناشئة على الأجل القصير، بل يعني أنه يجب تناول هذه الأغراض دون المساس بالهدف المنشود على الأجل الطويل، ألا وهو وضع إطار قانوني دولي يفيد في ضبط تصرفاتنا في مجال الأمن ونزع السلاح. وقد نضطر إلى إرجاء بعض مفاوضاتنا، ولكننا ملزمون من حيث المبدأ، بالسير في طريق التعددية ولا نرغب في أن يمس أحد بذلك.

ولم تكن السنة الماضية مع الأسف سنة مؤاتية تماما لنزع السلاح المتعدد الأطراف. ولكنني لن أتطرق إلى هذا الموضوع نظرا إلى أن موقف الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بأهمية نزع السلاح المتعدد الأطراف عموما، وبإعمال وتعزيز مختلف النظم أيضا، موقف معروف من الجميع. والمهم بالنسبة لنا في مؤتمر نزع السلاح هو التوصل إلى اتفاق بشأن ما يمكن أن ينجزه مؤتمر نزع السلاح من أعمال مقررة في جدول الأعمال المتعدد الأطراف. وتعرب

هولـــندا عـــن تأييدها الكامل لاقتراح أموريم برمته، وهو اقتراح متزن ويعطي لكل عضو في مؤتمر نزع السلاح حصـــته من الحلوى المتعددة الأطراف. ولكنني أود أن استرعي انتباهكم إلى نقطتين في جدول أعمال المؤتمر كنا دائما نستسيغهما، وهما: أولا معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وثانيا، موضوع الشفافية في مسألة التسلح .

وكـــان من المفترض أن نباشر مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية منذ فترة طويلة. ونعلم جمـــيعا ما هي المبررات – أو بالأحرى الأسباب – التي تحول دون مباشرة تلك المفاوضات بصورة عاجلة. ولن أتطـــرق إلى تلك المشاكل الآن، وإن كنت أرى شخصيا أن من دواعي العجب، في وقت يتكلم فيه الجميع عن أهمية تعددية الأطراف، ألا نتمكن لنفس تلك الأسباب من الشروع في المفاوضات المتعددة الأطراف الوحيدة التي وافقـــنا علـــيها جميعا. ولكننا نعتقد، مع ذلك، أنه يجب علينا، طالما استمرت هذه الحال، أن نجد وسائل بديلة للدعاية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وبـــناء عليه، شرعنا قبل قرابة السنة الواحدة في مشاورات واسعة النطاق ومفتوحة بشأن عملية قد تمهد الطريق لفتح باب المفاوضات، في إطار مؤتمر نزع السلاح، بخصوص معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. والمراد من هذه العملية أو الممارسة هو أن نكون، عندما تسمح الظروف السياسية بمباشرة المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح، قد أنجزنا جزءا من واجبنا وأن نتمكن عند ذاك من إحراز تقدم أسرع في هذا المجال بفضل الأعمال التي سبق لنا أن أنجزناها. إن أطفالنا يكرهون الآن تأدية واجباتهم المدرسية، ولكننا ندرك ،مع ذلك، أنه يجب علينا أن نقنعهم بتأديتها. وإنني لواثق من أن أطفالنا سيجدون بعد نشأتهم أن هذا الواجب كان ضروريا في الواقع. وإنني متيقن أن جميعكم ستتفقون وإياي على ذلك أيضا – وعلى الأقل، فهذا أملي.

وبـــناء عليه سأواصل العملية التي شرعنا في إنجازها العام الماضي. ولقد كنا ممتنين للحلقتين الدراسيتين اللـــتين نظمتهما ألمانيا من جهة، واليابان واستراليا من جهة أخرى. ولقد أتاحت هاتان الحلقتان فرصة لإجراء نقـــاش موضـــوعي عـــن مسائل أساسية تتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولكننا نود أن تنجز هذه الأعمال في إطار يتسم بدرجة أكبر من الإحكام والانتظام. ولسوف استشيركم في سبل التوصل إلى هذا الغرض. وسنسعى لصون هذه العملية، وآمل أنني سأفوز بدعمكم في السنة القادمة.

وأريـــد اســـترعاء انتباهكم، من جهة أخرى، إلى أسلوب آخر للدعاية أيضا لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونود البحث في فكرة توجيه نداء إلى الأعضاء المعنية في مؤتمر نزع السلاح لكي تعلن وقفا اختياريا لإنتاج المواد الانشطارية وتتخذ تدابير لتأمين الشفافية فيما تنتجه وتخزنه من هذه المواد، ريثما يتم إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولاشك في أن هذه الخطوة ستمهد الطريق لإجراء مفاوضات عاجلة وأنها ستعتبر، بحكم طبيعتها، بمثابة تدبير مؤقت مفيد يسهم في عدم الانتشار النووي.

وبذلك أكون قد أتيت إلى الجزء الثاني من بياني الذي سأتناول فيه موضوع الشفافية في مسألة التسلح. والشـــفافية، كمـــا قد يعلم أغلب الحضور، مبدأ عزيز على قلوب الهولنديين. والهولنديون يحبون الصراحة سواء كانت في مجال السياسة أو في مجال الأعمال. ونحن نعيش في بلد سهل دون تضاريس ولا نسدل ستائرنا في الليل – عـــلى الأقل لا نسدلها في غرفة الجلوس. وأعتقد أننا نسدلها في غرف النوم. ونحاول دائما توخي أكبر قدر ممكن من الشفافية.

والشفافية في مسألة التسلح هي إحدى المبادئ الرئيسية لبناء الثقة فيما بين الدول، مما يسمح للمجتمع الدولي بأن يطلع بصورة أفضل على المسائل والتطورات العسكرية. والشفافية في مسألة التسلح تساعد، بالتالي، على الحد من احتمالات سوء التفاهم وتفادي تحريف المعلومات.

ومن المستصوب توخي الشفافية في المسائل المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل بقدر ما يستصوب توخيها في مجال الأسلحة التقليدية.

واسمحوا لي بأن أتطرق أولا إلى مسألة الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية. فتحت تصرفنا في هذا المجال صكان هامان هما: سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ونظام الإبلاغ الموحد بالمسائل العسكرية، بما في ذلك شـــفافية الـــنفقات العســـكرية. ولقد اكتسب سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية شهرة لا بأس بها على مر الســـنوات العشر الماضية. وأفاد في وضع معيار للشفافية بحكم الواقع، وهو يوفر قدرا متزايدا ولا يستهان به من المعلومات التي تبلغ بها الحكومات رسميا والتي لولا ذلك لما كانت متاحة. وكذلك، حث السجل حكومات عديدة عـــلى تحسين نظمها الوطنية الخاصة برصد ومراقبة عمليات نقل الأسلحة التقليدية. وأخيرا أصبح السجل مثالا يقتدى به في المبادرات الإقليمية، كاتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في شراء الأسلحة التقليدية. ويسرني جدا أن أعلن، تشجيعا على الإسهام إسهاما أكبر في السجل، أن هولندا تعتزم القيام، بالاشتراك مع كندا وألمانيا واليابان وإدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، تنظيم عدد من الحلقات الدراسية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية للتشجيع على فهم السجل والاطلاع عليه.

ويتسم نظام الإبلاغ الموحد بالمسائل العسكرية كما تتسم الشفافية في النفقات العسكرية بالأهمية أيضا في بناء الثقة بين الدول، وبالتالي في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ولقد أصبح الإبلاغ بما يمتلك وينقل من الأسلحة التقليدية ظاهرة مقبولة سواء فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية ذات العيار الكبير، أو الأسلحة التقليدية ذات العيار الصغير والأسلحة الخفيفة، أو فيما يتعلق بالألغام البرية.

وتولي هولندا، كما بينت، أهمية خاصة للشفافية في ميدان أسلحة الدمار الشامل. وذلك يسري أيضا على اتفاقـــية الأســـلحة البيولوجـــية التي ما انفكت هولندا تشجع فيها بقوة على إجراء زيارات مفاجئة للتأكد من

الشفافية، ونظام الرصد الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كما يسري على نظام التفتيش التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وعلى الضمانات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا.

وتؤيد هولندا بقوة زيادة مستوى الشفافية فيما يتعلق بترسانات الأسلحة النووية. ولقد قدمنا في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار المعقود قبل سنتين بعض الاقتراحات في هذا الصدد بالاشتراك مع ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والنرويج. ويطلب، في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار المعقود في عام ٢٠٠٠، إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تزيد مستوى شفافيتها فيما يتعلق بطاقة أسلحتها النووية وأن تنفذ الاتفاقات عملا بالمادة السادسة، كما يطلب إليها، كتدبير طوعي لبناء الثقة، أن تدعم مواصلة التقدم في ميدان نزع السلاح النووي. وقد تشمل هذه التدابير، عملا بالاقتراح الأولي الذي قدمناه في المؤتمر الاستعراضي، التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالإبلاغ بصورة دورية بالعدد الإجمالي لما يوجد لديها من رؤوس حربية، ونظم إيصال، ومواد انشطارية مخزونة ومخصصة لأغراض عسكرية، وكذلك، بسياساتها النووية. ونود بالإضافة إلى ذلك أن يكون مستوى المساءلة أكبر. ونعتقد أنه يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم، في إطار العملية الاستعراضية المعززة،بتقديم تقرير خطي دوري عن التقدم المحرز في سبيل تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والفقرة ٤ (ج) من المبادئ والأهداف الموضوعة في عام ١٩٩٥. ونرحب أيضا بعملية الحد من عدد الرؤوس الحربية والأسلحة النووية غير الاستراتيجية باتباع أسلوب شفاف لا إمكانية للرجعة فيه. وقد تشكل زيادة الشفافية بخصوص الأسلحة النووية التعبوية أو غير الاستراتيجية خطوة أولى وتدبيرا هاما لبناء الثقة.

وأود أن أثني على الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تتسم بالفعل بدرجة لا بأس بها من الشفافية. وآمل بكل صدق أن تواصل هذه الدول الجهود التي تبذلها توخيا للشفافية في الأمور المتصلة بترساناتها النووية. وأود أن أناشد الدول الأخرى المعنية والحائزة للأسلحة النووية أن تتوخى هي الأخرى الشفافية فيما يتعلق بترساناتها النووية.

ولكن الشفافية في المسائل النووية لا تسري فقط على الدول"الحائزة" بل تسري أيضا على الدول "غير الحائزة". وثمة طريق آخر لا يستهان به لتحقيق الشفافية ألا وهو الاتفاق على ضمانات إضافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نحث كافة الدول التي لم توقع بعد أو تصدق على ذاك البروتوكول الإضافي أن تفعل ذلك دون إرجاء.

والشفافية في مسألة التسلح هي بند من بنود جدول أعمال المؤتمر التي لا خلاف عليها كما يقال. ولا نرى ثمة ما يمنع من تناول هذه المسألة في إطار مؤتمر نزع السلاح. وآمل في أن يكون حديثي السابق الذي تطرقت

فـــيه إلى تلـــك المســـألة قـــد بـــين أنـــنا جاهزون لمناقشة هذه المسألة مع جهات أخرى في هذا المؤتمر. وذلك فورا لو رغبتم.

وتوجد خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح مسألتان أخريان يود بلدي الدعاية لهما لأنهما تتعلقان بتطورات حصلت منذ فترة ليست بالبعيدة ولأن لهما وقعا كبيرا على أمننا.

أولاهما هي مسألة مخلفات الحروب من المواد المتفجرة وهي تقع في إطار الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة. ولا يخص هذا الموضوع مؤتمر نزع السلاح بحد ذاته، وهو ليس موضوعا يتعلق بمسألة تحديد الأسلحة بمعنى الكلمة، ولكنه جزء في إطار القانون الإنساني الدولي. ولقد برزت هذه المسألة، وسط التطورات المثبطة الحاصلة في إطار مفاوضات أخرى متعددة الأطراف أجريت خلال السنة الماضية،كبند من البنود المفعمة بالأمل في إحراز تقدم حقيقي، وكزهرة ربيعية يانعة انبثقت من الأرض في قلب شتاء قاتم. ولقد تم تعييني، في المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظـــر أو تقيـــيد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، المعقود في العام الماضي برئاسة السفير ليس لوك القديرة، لتنسيق المسائل المتصلة بهذا الموضوع في ظل ولاية الرئيس الجديد المعين لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وهو السفير راكـــيش سود، ممثل الهند. ولقد عقدنا العزم على المضي قدما بهذه العملية متوخين ما بوسعنا من كفاءة. ويجب علينا أن نتفادى معاناة الإنسان قدر المستطاع. ولقد أبدت المجتمعات المدنية اهتماما كبيرا بهذا الأمر ولا بد لنا من أن نستجيب لطلباتها.

وثانيا، يشكل انتشار القذائف التسيارية وتكنولوجيا القذائف خطرا كبيرا يهدد أمننا لأن لهذا الانتشار صلة مباشرة بأسلحة الدمار الشامل. وتدعم هولندا بنشاط ما ينجز من أعمال لوضع مدونة قواعد سلوك دولية ملـــزمة سياسيا لمنع انتشار القذائف. ونأمل في أن توضع الصيغة النهائية لهذه المدونة وأن تعتمد في أقرب وقت ممكن، ربما في عام ٢٠٠٢. وسيعتبر ذلك إنجازا كبيرا. ولقد تم عقد اجتماع في باريس قبل بضعة أسابيع لمناقشة هـــذه المســـألة. وحضر الاجتماع أكثر من ٨٠ بلدا، وهو دليل واضح على ما تتسم به مسألة انتشار القذائف التسيارية من طابع ملح.

وما مازال هذا المؤتمر يتخبط في الطريق المسدود الذي دخل فيه قبل زهاء ستة أعوام، باستثناء الأسبوعين اللذين أنجز فيهما بعض الأعمال الموضوعية في عام ١٩٩٨. ولقد حرمنا أنفسنا جماعة ولعدد من السنوات الآن من فرصة مناقشة المسائل المطروحة. وإلى متى يمكن لنا أن نقبل استمرار هذا الوضع علما بأن أمامنا مسائل هامة عديدة ينبغي البت فيها على الفور؟ وقد لا يكون اقتراح السفير أموريم مرضيا إلى أقصى الحدود ولكنه أفضل ما قـــدم إلينا حتى الآن. والأرجح أن هذا الاقتراح يعكس، كما بينت من قبل، مصالح جميع الدول الأعضاء في هذا المؤتمر إلى أقصى حد ممكن دون المساس بأي من المواقف الوطنية من حيث الجوهر.

وبناء عليه، يعرب وفدي، سيادة الرئيس، عن استعداده لمباشرة العمل الموضوعي فورا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل هولندا لما قدمه من بيان وللكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل النرويج، السفير سفير بيرغ يوهانسين.

السيد يوهانسين (النرويج) (الكلمة بالإنكليزية): نظرا إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي، سيادة الرئيس، بأن أتقدم إليكم بالتهاني بمناسبة تسلمكم هذا المنصب الهام. واسمحوا لي بأن أؤكد لكم تطلع وفدي إلى فرصة العمل معكم.

إنني آخذ الكلمة بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الثالثة لدخول اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام حيز النفاذ.

والنرويج تولي أهمية كبيرة إلى هذه الاتفاقية التي جرى التفاوض عليها في أوسلو وتم التوقيع عليها في أوتاوا قبل زهاء أربع سنوات. ويدل قصر الفترة الزمنية التي مضت بين احتفالات التوقيع على الاتفاقية ويوم دخولها حيز النفاذ على أن المجتمع الدولي شعر بحاجة واضحة إلى فرض حظر شامل على الألغام المضادة للأفراد.

ولقد أثبتت الاتفاقية على مر السنوات الثلاث الماضية قيمتها المضافة. فسجل تراجع ملموس في استخدام الألغام المضادة للأفراد، وانخفاض حاد في إنتاج تلك الألغام. ويشاهد توقف شبه كامل، أيضا، في تجارة ونقل الألغام المضادة للأفراد. وتسير عملية تدمير المخزون من الألغام المضادة للأفراد بخطى سريعة. بينما تحظى عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية، بما يشمل تقديم المساعدة للضحايا، بقدر أكبر من التمويل، والأهم من ذلك هو أننا نشاهد الآن انخفاضا ملموسا في عدد ضحايا الألغام الجدد.

ويبين ذلك بوضوح أن اتفاقية حظر الألغام في طريقها إلى أن تصبح معيارا دوليا تأخذ به جهات غير أعضاء في الاتفاقية.

وبناء عليه أصبح عدد متزايد من البلدان يدرك أهمية هذه الاتفاقية. أما عدد الدول الأطراف في الاتفاقية فقد بلغ اليوم ١٢٢ دولة طرفا. ونتوقع أن يزداد هذا العدد ليتجاوز ١٣٠ دولة طرفا لدى عقد الاجتماع الرابع للدول الأطراف في أيلول/سبتمبر من هذا العام. وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي اشترك ١٢٢ بلدا في تقديم القرار بشأن تأييد الاتفاقية. ولا يضاهي ذلك أي قرار آخر في اللجنة الأولى.

وتعتبر عملية أوتاوا بالإضافة إلى ذلك بمثابة شراكة فريدة من نوعها بين البلدان الموبوءة بالألغام والبلدان الأخرى وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وبين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. ومازالت تلك العملية بناءة

ومشروعا تعاونيا يشجع على اتباع نهج متعدد الأطراف. وقد لاحظنا في هذا الصدد أن عدة أعضاء في مؤتمر نزع السلاح ذكروا اتفاقية حظر الألغام كمثال على عملية متعددة الأطراف تسفر عن نتائج إيجابية.

ومـــا زلنا نواجه تحديات على الرغم من التقدم الملموس المحرز منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ. ومازالت الألغـــام المضادة للأفراد تستخدم في العديد العديد من النزاعات. وستظل المجتمعات الناشئة بعد الحروب وأعمال العنف تعاني من محنة الألغام. وسيعد الضحايا الجدد بالآلاف لشهور وسنوات قادمة.

وتزرع الألغام في أخصب الأراضي غالبا. ولا تشكل الألغام المضادة للأفراد حالة طوارئ إنسانية فحسب بـــل وتعتبر خطرا يهدد، عملية إعادة البناء والتنمية. ويولى، اليوم، اهتمام كبير على الصعيد الدولي للتحديات الناشـــئة عـــن زرع الألغام في أفغانستان. وهذا أمر هام للغاية ويجب ألا ننسى مع ذلك أن بلدانا أخرى مزقتها الحروب تحتاج هي الأخرى إلى دعم دولي للقيام بعمليات إزالة الألغام.

وتعـــتزم الـــنرويج تلبية هذه الاحتياجات. ولهذا الغرض نؤكد التزامنا بتخصيص مبلغ ١٢٠ مليونا من دولارات الولايـــات المتحدة لعمليات إزالة الألغام، يدفع على مدى خمس سنوات. ونحث البلدان المانحة الأخرى على مواصلة – بل وزيادة – تمويلها لعمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية.

ولا شـــك في أن إبـــرام اتفاقية حظر الألغام أمر ضروري. ولقد تم اتخاذ تدابير مختلفة على مر السنوات الأخـــيرة لتحسين أساليب إعمالها. ويبرز إنشاء لجنة التنسيق كما يبرز إنشاء وحدة دعم التنفيذ مؤخرا في إطار مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام لأغراض إنسانية، عزمنا الجماعي على مواصلة تعزيز الاتفاقية وتدعيم أغراضها.

الرئـــيس (الكـــلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل النرويج لما قدمه من بيان وللكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا، السفير لينت.

السيد لينت (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية والترجمة عن الإنكليزية): اسمحوا لي، سيادة الرئيس، بـــأن أتقدم إليكم بادئ ذي بدء بالتهاني بمناسبة تسلمكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي بأن أؤكد لكم تعـــاون وفـــدي التام معكم على تأدية مهامكم. وأود أيضا أن أبين أنه يسرني دائما أن أرى السيد بتروفسكي والسيد دانابالا بين الحضور.

كمـــا بين زميلاي الهولندي والنرويجي، فيوم ١ آذار/مارس ٢٠٠٢ يوم يتسم بأهمية خاصة فيما يتعلق باتفاقية حظر الألغام لأننا نحتفل في هذا اليوم بالذكرى السنوية الثالثة لدخول الاتفاقية حيز النفاذ في عام ١٩٩٩.

وأود التركيز في بياني اليوم على شمولية الاتفاقية ومساهمة الدول الأعضاء في المؤتمر في هذه الاتفاقية . فمنذ البيان الأخير الذي أدليت به أمام هذا المؤتمر، قبل عقد الاجتماع الثالث للدول الأطراف في ماناغوا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بفترة وجيزة، صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها دولتان من الدول الأعضاء في المؤتمر هما الجزائر ونيجيريا، وأود هنا أن أهنئهما على ذلك. وقد أصبح الآن العدد الإجمالي للدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح التي أصبحت أطرافا في الاتفاقية، ٣٧ دولة؛ ووقعت على الاتفاقية خمس دول أعضاء ولكنها لم تصدق عليها بعد؛ ولم تنضم ٢٤ دولة عضوا إلى الاتفاقية حتى الآن.

وأرى مع ذلك بوادر مشجعة تبشر بعالمية الاتفاقية. ففي الأسبوع المتخلل لدورتين في جنيف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أبلغنا ممثلا الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية أن كافة الخطوات اللازمة اتخذت للتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها في المستقبل القريب. وفي اللجنة الأولى للجمعية العامة، اشتركت جمهورية يوغوسلافيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ في تقديم قرار بشأن الألغام المضادة للأفراد وأعطت بذلك إشارة صريحة تبين أنها تنظر في إمكانية الانضمام بسرعة إلى الاتفاقية. وأرى، أيضا، بوادر مشجعة للغاية في الأصوات المؤيدة لذاك القرار والتي أدلت بها بلدان موقعة مثل إثيوبيا وإندونيسيا وأوكرانيا وبولندا ومنغوليا وبلدان لم تنضم إلى الاتفاقية حتى الآن مثل بيلاروس وتركيا وسري لانكا وفنلندا.

ولقد أصبح عدد الدول الأطراف في الاتفاقية ١٢٢ دولة حتى الآن وبلغ عدد الدول الموقعة أو المصادقة عليها أو المنضمة إليها ١٤٢ دولة. ويتبين بوضوح أنه يوجد تحت تصرفنا اليوم معيار دولي لتطبيق حظر شامل على إنتاج الألغام المضادة للأفراد وتخزينها واستخدامها ونقلها. ومنذ أن دخلت المعاهدة حيز النفاذ توقف الاتجار بالألغام المضادة للأفراد توقفا فعليا وانخفض إنتاجها بصورة ملموسة. وعلى الرغم من أنه ما زال في العالم ١٤ جهة منتجة فذلك يشكل ٤١ جهة أقل من عدد الجهات المنتجة في ١ آذار/مارس ١٩٩٩.

ويتمثل الهدفان الأساسيان اللذان نسعى لبلوغهما في عالمية الاتفاقية وتنفيذها الكامل، وأشجع، في هذا الصدد، الدول الـ ٥١ التي لم توقع بعد على الاتفاقية على أن تنضم إليها في أقرب وقت ممكن وأناشد كافة الدول أن تكف عن استخدام أو إنتاج الألغام المضادة للأفراد نظرا إلى ما يترتب عليها من آثار وخيمة على الإنسان وعلى التنمية.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل بلجيكا على ما أدلى به من بيان وأعطي الكلمة الآن لممثل كندا السفير وست دال.

السيد وست دال (كندا) (الكلمة بالإنكليزية): سيادة الرئيس، اسمحوا لي بأن أتقدم إليكم، بادئ ذي بدء، بالتهاني لتوليكم منصب الرئاسة الحالية. وأود أن أؤكد لكم أن تسلمكم هذه الرئاسة من دواعي

السرور بالنسبة إلينا وأننا مستعدون لبذل قصارى جهودنا لمؤازرتكم في تأدية مهامكم. واسمحوا لي بأن أرحب، أيضا، بالسيد دانا بالا، وكيل الأمين العام، وأن أبين أن التزامه المستمر هو دعامة مساعينا وآمالنا. وأود أيضا أن أعـــرب، سيادة الرئيس، عما يكنه بلدي كندا من احترام وتقدير لأميننا العام، السيد فلاديمير بتروفسكي، وأن أتقـــدم إلـــيه بأفضل تمنيات بلدي له بمستقبل زاهر. فله أن يفتخر حقا بمساره المهني الحافل كزعيم وبالإنجازات التي حققها.

ســـيادة الرئـــيس، كمـــا لوحظ من قبل، فإن يوم الغد يصادف ١ آذار/مارس ٢٠٠٢، يوم الاحتفال بالذكـــرى الســـنوية الثالثة لبدء نفاذ اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمـــير تلك الألغام. وأود أن أحيي هنا الإطار الحيوي الذي وضع لتشجيع التعاون الدولي على مكافحة كارثة الألغام الأرضية.

إن الـــنجاح الذي تكللت به الاتفاقية خلال سنواتها الثلاث الأولى ليبعث على الغبطة. ولقد بلغ العدد الإجمـــالي للبلدان الموقعة على الاتفاقية أو المنضمة إليها، ١٤٢ بلدا. وصادق ١٢٢ بلدا من بينها على الاتفاقية وتستعد بلدان أخرى للمصادقة عليها. وفي اثنين من البلدان الأعضاء في المؤتمر، هما شيلي ونيجيريا، تدخل اتفاقية أوتـــاوا حـــيز الـــنفاذ يوم الغد المصادف ليوم الاحتفال بذكرى الاتفاقية كهدية تقدم في يوم عيد ميلاد. وأود الترحيب بهذين العضوين أحر الترحيب.

ولقد كان للاتفاقية ولعدد البلدان المصادقة المتزايد تأثير كبير. فكما أوضح التقرير الرسمي للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، "Landmine Monitor"، سجـــــل انخفاض ملموس في عدد الدول المنتجة للألغام المضادة للأفراد وكذلك في الإنتاج الإجمالي لهذه الألغام، كما سجل انخفاض كبير في استخدام تلك الأسلحة وتوقف شبه كامل للتجارة الدولية بالألغام المضادة للأفراد.

ويبين تقرير "Landmine Monitor" أنه تم تدميـــــر أكثر من ٢٧ مليون لغم في أكثر من ٥٠ بلدا وأنه بتضافر الجهود الدولية المبذولة لإزالة الألغام أصبحت المجتمعات الموبوءة بالألغام في جميع أرجاء العالم تتحرر من الخـــوف. وأصبحت الأرض آمنة من جديد ليلهو عليها الأطفال ولتزرعها الأسر وتعيد المجتمعات تعميرها. وإذا كانـــت الألغام الأرضية ما زالت تصيب الأفراد وتقتلهم، فقد بدأ معدل الإصابات ينخفض بصورة ملموسة في بعض من أكثر البلدان تضررا بالألغام في العالم. وعلى سبيل المثال، كان عدد الضحايا الجدد في كمبوديا أقل في عام ١٩٩٩منه في عام ١٩٩٦ بمقدار الثلث، وانخفض عدد الحالات الإجمالية بنسبة إضافية قدرها ٢٠ في المائة في عـــام ٢٠٠٠. وكانت المعلومات الواردة مشجعة بصورة مماثلة في دول مثل البوسنة وموزامبيق. والتقدم الفعلي المحرز في عملنا واضح من حيث المساعدة الإضافية والأفضل المقدمة لضحايا الألغام البرية – وهي مهمة عويصة علما بأن أغلبية ضحايا الألغام الأرضية يعيشون في بعض من أكثر البلدان فقرا في العالم.

وليست هذه الإنجازات إلا صورة عما استثارته الاتفاقية من التزام نشط في الدول في جميع أرجاء العالم وفي مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية. إذ تساهم جميع البلدان، المتقدمة منها والنامية والموبوءة بالألغام وغير الموبوءة، وتشارك مع المجتمع المدني بروح من الاحترام المتبادل. ولقد أنفقت كندا قرابة ٧٨ في ملايين الدولارات لتدعيم عمليات إزالة الألغام، ولمساعدة الضحايا، والتوعية بالمسائل المتصلة بالألغام، ولغير ذلك من المبادرات في أكثر من ٢٥ بلدا في كل منطقة من المناطق الموبوءة بالألغام في العالم. ولقد أسهمت بلدان أخرى عديدة بما فيها بلدان أعضاء في مؤتمر نزع السلاح مساهمة كبيرة في هذه الحملة.

ولكن يجب ألا نبالغ في شعورنا بالرضى عن النفس، فالحملة التي شرعنا فيها لتخليص العالم من الألغام البرية لم تنته بعد وهي ليست أبدا حملة سهلة. فنصف بلدان العالم موبوء بالألغام البرية. وتفيد المنظمة الدولية للمعوقين بأنه تم في عام ٢٠٠٠ تسجيل عدد من ضحايا الألغام البرية والذخائر التي لم تنفجر فيما لا يقل عن ٧٧ بلدا. وكمثال على المجالات التي تستوجب إجراء بحوث عاجلة، نذكر تكاليف إزالة الألغام التي لم يسجل فيها سوى انخفاض بسيط - إن وجد (وهي تكاليف تتجاوز، بالطبع كثيرا تكاليف إنتاج الألغام). وبعبارات بسيطة، لا يمكن أن نكسب معركتنا ضد الألغام دون التزام مستمر.

ولكن من حسن الحظ أن التزامنا المشترك راسخ على ما يبدو. فلقد حضر الاجتماعات التي عقدت هنا في جنيف بين دورتين في أواخر كانون الثاني/يناير، زهاء ٣٠٠ وفد من الدول الأطراف وكذلك من الدول التي لم تصبح حتى الآن أطرافا في الاتفاقية، فضلا عن أكثر من ١٥٠ ممثلا عن منظمات دولية ومنظمات غير حكومية. وتضافرت جميع الجهود لتحسين مستوى المساعدة المقدمة للضحايا، ولتحسين عمليات إزالة الألغام، وإنذار المدنيين، وتخفيض المخزون، وغير ذلك من العمليات العامة المضطلع بها في إطار الاتفاقية. وستتواصل هذه الجهود في الاجتماعات المقبلة التي ستعقد بين الدورتين في أيار/مايو وفي الاجتماع الرابع للدول الأطراف المزمع عقده في أيلول/سبتمبر. وإننا واثقون من أن عدد الدول الأطراف في الاتفاقية سيستمر في الازدياد حتى ذاك الوقت.

سيادة الرئيس، لقد أثبتت اتفاقية أوتاوا أهمية المساعي الدبلوماسية الهادفة المتعددة الأطراف. ولقد تمكنت هذه المساعي من إنقاذ حياة البعض وتجنب شقاء البعض وتخفيف آلام ومعاناة الآخرين وبعثت الأمل وحفزت على التقدم في جميع أرجاء العالم. وهذا إنجاز لا بأس به بالنسبة إلى اتفاقية لا يتجاوز عمرها ثلاثة أعوام. فهنيئا للاتفاقية بعيد ميلادها وكل أمانينا لها بتحقيق العالمية والتنفيذ الكامل ولتعود هذه المناسبة علينا بالخير دائما.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل كندا لما قدمه من بيان وللكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السـيد سوغوندابيروم (تايلند) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا لي سيادة الرئيس بأن أتقدم إليكم بالشكر للفرصة التي أتحتموها لي لإلقاء كلمتي في هذا المؤتمر. ونظرا إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فيها تايلند الكلمة، برئاستكم، فاسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأتقدم إليكم بالتهاني بمناسبة توليكم هذا المنصب الرفيع وأن أعرب لكم عن ارتياحنا للكفاءة التي سيرتم بها أعمال هذا المؤتمر.

واسمحـوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأتقدم بالشكر إلى السيد بتروفسكي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، لكافة الجهود التي بذلها في هذا المحفل وأن أتمنى له أطيب الأمينات.

لقـد طلبت الكلمة اليوم لأضم صوتي إلى صوت كندا والنرويج ومتحدثين آخرين تكلموا قبلي، معيدا تأكـيد أهمية اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعروفة باتفاقية أوتاوا، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الثالثة لدخولها حيز النفاذ. ولقد تكللت بالنجاح الجهود التي بذلتها الدول الأطراف في الاتفاقية وبذلها شركاء آخرون في عملية أوتاوا لوضع معيار دولي جديد لمنع استعمال الألغام البرية المضادة للأفراد. وأتاحت لنا اتفاقية أوتاوا إطارا قانونيا يمكننا من العمل سويا على تقديم المساعدة لضحايا الألغام، ولإزالة الألغام، وتدمير المخزون، وتطوير التكنولوجيا لاتخاذ إجراء فيما يتعلق بالألغام، والتثقيف للتوعية بمسألة الألغام، وتقديم المساعدة الإنسانية والتقنية والمالية للبلدان النامية المتضررة من الألغام. ولقد أنشأت عمليـة أوتاوا مجموعة قوية من الدول ومنظمات المجتمع المدني الراغبة في التعاون على مناصرة قضية عادلة. ومن دواعي الافتخار أن تكون تايلند ضمن هذه المجموعة.

وتعرب تايلند بوصفها إحدى الدول الأطراف في الاتفاقية، عن التزامها الكامل والمستمر بأهداف عملية أوتاوا وبما تعهدت به من التزامات في إطار هذه الاتفاقية. ونود في هذا الصدد أن نحث الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية أوتاوا على أن تنظر في إمكانية الانضمام إليها والاشتراك في هذا المسعى النبيل الرامي إلى إنقاذ عالمنا من خطر الألغام المضادة للأفراد.

الرئـيس (الكـلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل تايلند لما أدلى به من بيان وللكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. هل يوجد بين الوفود الأخرى من يود أن يأخذ الكلمة في هذه المرحلة؟

حضرات الزملاء الموقرين، كما تعلمون، فإن السيد فلاديمير بتروفسكي، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف ينهي الولاية التي كلف بها، ليتقاعد. وكان السيد بتروفسكي مرتبطا، خلال السنوات التسع التي تولى فيها هذا المنصب بروابط وثيقة بمؤتمر نزع السلاح إذ كان يشغل فيه منصب الأمين العام والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة. وأدى السيد بتروفسكي بصفته تلك مهامه بمثابرة ونفوذ. واستفاد مؤتمر نزع السلاح فائدة كبيرة بالفعل من الخبرة التي اكتسبها السيد بتروفسكي طوال مساره المهني الحافل بوصفه دبلوماسيا مرموقا يمثل

بلده، ومن ثم بوصفه من كبار موظفي الأمم المتحدة، كما استفاد المؤتمر من إلمامه الكبير بمسائل الحد من الأسلحة ونزع السلاح المعقدة. ولقد عادت عليه الجهود المثابرة التي بذلها لتعزيز دور المؤتمر بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في المجتمع الدولي، كما عادت عليه الجهود التي بذلها لحث هذا المؤتمر على الرد على التحديات الجديدة بثبات وبقدر كبير من الدهاء، باحترام الجميع هنا. وأود بالنيابة عن مؤتمر نزع السلاح وباسمي أن أتمنى للسيد بتروفسكي ولعائلته المحترمة فائق النجاح وكامل السعادة في المستقبل.

ويسرني أن أعطي الكلمة للسيد فلاديمير بتروفسكي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح.

السيد فلاديمير بتروفسكي (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (الكلمة بالإنكليزية): سيادة الرئيس، أود أن أعرب بادئ ذي بدء عن تقديري الصادق للكلمات الطيبة التي وجهتموها إلي ووجهها إلي المندوبون الذين تكلموا قبلكم. إنه لمن دواعي الشرف الكبير بالنسبة إلي أن تعقد الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح وأن يحتفل بالذكرى السنوية الثالثة لاتفاقية أوتاوا، أحد أهم الصكوك المبرمة في غضون عام ٢٠٠١، في آخر يوم لي في خدمة الأمم المتحدة. ولقد كرست معظم وقتي خلال السنوات الـ ٤٥ من خدمتي الدبلوماسية للتشجيع على الحد من الأسلحة ونزع السلاح ليس بالكلام فقط ولكن - ما هو أهم من ذلك - بالأفعال أيضا.

وكما ذكر من قبل، فقد شغلت خلال السنوات التسع الماضية منصب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، وهو مؤتمر شاركت في تأسيسه كمندوب للاتحاد السوفياتي إلى الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المعقودة في عام ١٩٧٨ المكرسة لنزع السلاح. وكنت اعتبر دائما أن المفاوضات المتعددة الأطراف، ولا سيما في مجال نزع السلاح، مسؤولية سامية ذات تحد بالنسبة إلى المشتركين في المساعي الدبلوماسية المتعددة الأطراف. واليوم في المجتمع العالمي الجديد الناشئ أصبح بوسعنا أن نسهم أكثر من أي وقت مضى في إقامة عالم أكثر أمنا.

ولقد أثبتت المفاوضات المتعددة الأطراف التي بدأت هنا في جنيف قبل ٧٠ عاما أن تعددية الأطراف عندما تمارس ببراعة وتقوم على عزم سياسي يمكن أن تفضي إلى نتائج ملموسة. والحق يقال إن مؤتمر نزع السلاح تمكن مع ما سلفه من مؤتمرات مماثلة من وضع أهم نظم تنظيم التسلح ونزع السلاح بفضل عملية المفاوضات المتعددة الأطراف.

وإنه لمن دواعي الافتخار الشديد أن يكون مؤتمر نزع السلاح قد نجح خلال فترة ولايتي في وضع اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأن يكون قد استهل في عام ١٩٩٤ مفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأن يكون قد أبرمها بسرعة في عام ١٩٩٦. والنجاح في إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦ - بعد ثلاثين عاما ونيف من الدراسات والمداولات وأخيرا المفاوضات - كان إنجازا تاريخيا كبيرا. فلقد

سمحت المعاهدة بتعزيز الأمن في العالم. أما الأحكام الفريدة والمعقدة الواردة فيها بشأن قضية التحقق، فهي كاملة وفعالة في آن واحد. وتعتبر هذه الآلية، بصفة أعم، مثالا على الرادع القانوني للذين لا يوفون بالتزاماتهم بموجب المعـــاهدة. إنني واثق من أن الرادع القانوني سيكون أحد النهج الأساسية لمعاجلة المسائل المتصلة بتنظيم التسلح ونزع السلاح في المستقبل.

ولقـــد أصـــبحت معـــاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تتسم بأهمية أكبر بكثير عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. فالبيئة الاستراتيجية الجديدة توجب على الدول والهيئات الدولية أكثر من أي وقت مضى أن تتخذ كل ما بوسعها من تدابير لضمان أمن المواطنين وأمن الدول مع مراعاة حكم القانون والقيم الإنسانية. ومن هذا المـــنظور تعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دعامة من دعامات الهيكل الأمني العالمي الجديد. إذ تقوم المعـــاهدة عـــلى تعزيز ودعم نفس الشراكات والائتلافات التي أصبحت ضرورية الآن لمكافحة الإرهاب. وتقوم المعـــاهدة على أساس قواعد وتنص على شروط واضحة فيما يتعلق بالامتثال والتنفيذ والتحقق، وهي تركز أيضا على مبدأ الإجراء الوقائي – وهو أكبر ضمان أمني يتوافر لنا الآن وفي المستقبل.

وقد أثار إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيمائية آمال المجتمـــع الدولي إلى حد لا مثيـــل لـــه من قبل. ولهذا أدى التباطؤ المسجل، أو كما يقول البعض المأزق الذي دخل فيه مؤتمر نزع الســـــلاح – وإن كـــان الأمر ليس بالجديد – إلى نشوء موجة شرعية من القلق اجتاحت العالم بأسره، فمـــا الخطب؟ وما هي وسائل الإصلاح الممكنة؟ طرحت تلك الأسئلة من قبل وهي تطرح الآن مع مزيد من التشديد والإلحاح.

وتم في هذا الصدد تقديم عدد من التشخيصات. ولكن المشكل في رأيي ليس في جدول أعمال مؤتمر نزع الســـلاح أو في نظامه الداخلي أو في الإجراءات التي يتبعها لاتخاذ القرار، وإن كان يوجد دائما مجال للتحسين في تلـــك الميادين، ولكن المشكل أكثر تعقيدا بكثير ويمكن عزوه إلى اختلاف أساسي في الآراء حول أولويات نزع الســـلاح بعد انتهاء الحرب الباردة. ويمكن القول، أيضا، إن تلك الأولويات التي كانت مستقرة نسبيا في الماضي أصـــبحت اليوم تتغير باستمرار. ويذكر بين مقومات هذه الظاهرة ظهور حس جديد فيما يتعلق بالمسائل الأمنية ولا سيما في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر.

فهـــل يعـــني هـــذا أن مؤتمر نزع السلاح في معزل عن كافة التطورات؟ لا يمكن لي أن أوافق على هذا التقدير. فالرئيس الحالي والرؤساء من بعده يجرون مشاورات مكثفة السنة تلو الأخرى وحتى قبيل استهلال الدورة السنوية، وذلك بهدف الموازنة بين مختلف الأولويات، أي أنهم، بعبارة أخرى، يمهدون المجال للاتفاق على ما يسمى بـــبرنامج عمل. ولم يتمكن المؤتمر خلال السنوات القليلة الماضية من التوصل إلى مثل هذا الاتفاق على الرغم من الجهـــود الجـــاهدة التي بذلها الرؤساء المتتالون، وعلى الرغم من الاقتراحات العديدة المتأنية الصياغة التي قدموها

وقدمهـــا عدد من الدول أو مجموعات الدول. والجميع يتذكر أن تلك الجهود أفضت في عام ٢٠٠٠ إلى اقتراح قدمـــه السفير أموريم، ممثل البرازيل، أثناء فترة توليه الرئاسة، واعتبر هذا الاقتراح بالإجماع كأساس يعتمد عليه لإجراء مزيد من المشاورات بشأن برنامج عمل المؤتمر.

وتم بالإضـــافة إلى ذلـــك إحراز تقدم آخر في أوائل العام الماضي. فللمرة الأولى في تاريخ مؤتمر نـــزع السلاح والمؤتمرات السالفة لـــه لم يعترض أحد على إنشاء هيئة فرعية، هي اللجنة المخصصة لمعالجة مسائل نزع السلاح النووي وتبادل المعلومات والآراء بشأن الخطوات العملية التي ينبغي اتخاذها لبذل جهود تدريجية ومنتظمة تهدف إلى بلوغ هذا الغرض.

والمشكل الرئيسي الذي يتصدى لـــه المؤتمر، وهو تحديد كيفية مباشرة الأعمال الموضوعية بشأن مجموعة من المسائل التي تعتبرها الدول الأعضاء في المؤتمر كأولويات، ما زال مشكلا قائما بغض النظر عن هذه التطورات.

وإنـــني أرى أن أوجه الخلاف التي تكتنف المسائل التي لم يبت فيها تذكرنا، مع الأسف، بعقلية الحرب الباردة عندما كانت كافة المشاكل مرتبطة ارتباطا مكينا، وكانت قاعدة "كل شيء أو لا شيء" هي التي تحكم المفاوضات في أغلب الأحيان. ولكننا، في ظل الأوضاع السياسية الجديدة التي تستوجب الإقرار بضرورة تسوية القضايا الدولية عن طريق الجهود المتعددة الأطراف، نحتاج إلى نهج جديد شامل ومتزن لتناول كافة القضايا التي تتسم بالأولوية.

وإنني لمقتنع أيضا بأنه يجب اتباع استراتيجية جديدة لمعالجة تلك القضايا. فلا بد من تجنب الوضع الذي يتم فيه إحراز تقدم في مجال واحد على حساب التقدم في مجال آخر. ويجب أن نستعيض عن مخلفات عقلية الحرب الباردة واستراتيجية الربط، بموازنة بناءة بين كافة الأولويات المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح. وربما كانت ميزة هذا النهج في أن التقدم المحرز في مجال واحد قد يشكل حافزا للتقدم في مجال آخر. وقد يكون بالإمكان لدى الوصول إلى مرحلة معينة تحديد ما إذا كانت بعض المسائل المتفاوض عليها جاهزة لتصاغ في شكل صك قانوني دولي. ويجـــب ألا ننســـى أن عمليـــة وضع المعاهدات هي آخر وأرفع مرحلة في المفاوضات وهي تتجاوز مجرد المفاوضات. وما يحتاج إليه في هذه المرحلة هو أن يبدي جميع أعضاء المؤتمر روحا من التعاون ورغبة في التوصل إلى تفاهم بما يسمح بأخذ اهتمامات الجميع في الاعتبار.

وإنه لمن المهم للغاية، اليوم، أن يشمل المؤتمر كافة البلدان ذات القوة العسكرية الكبيرة. والمؤتمر لا يتيح فرصـــة كبيرة لإجراء محادثات متعددة الأطراف فحسب بل ويتيح المجال، أيضا، لإجراء محادثات ثنائية الأطراف ومحادثات فيما بين أرفع خبراء نزع السلاح الذين يمثلون الدول الأعضاء والمراقبين.

ومن ثم فإذا كان الطريق ما زال طويلا أمامنا قبل التوصل إلى نزع السلاح، فذلك لا يعود إلى عدم توافر الآليات اللازمة. وما نفتقر إليه هو العزم على استخدام تلك الآليات. وبعبارة مجازية توجد أمام المجتمع الدولي، هنا في جنيف، خريطة مسار توضح مساعي نزع السلاح ولها رموزها الخاصة بالطريق السريع وسائقيها المهرة: أرفع خبراء الملاحة الذين لا يحتاجون إلى من يعلمهم كيف أو متى يغيرون السرعة. وما نحتاج إليه للمضي قدما هو أن يزيل الزعماء السياسيون العقبات التي تسد الطريق للانطلاق في الطرق المتوازية في جميع الاتجاهات نحو التوصل إلى تنظيم التسلح ونزع السلاح.

وأعتقد أنه يجب على مؤتمر نزع السلاح، إذا أراد تعبئة الإرادة السياسية اللازمة، أن يكون أكثر انفتاحا تجاه المجتمع المدني الذي يؤدي دورا مشجعا في كافة مسالك نزع السلاح. وينبغي أن تتاح للمجتمع المدني فرص أكبر للمساهمة بنشاط ومسؤولية في مداولاتنا. ولا شك في أن النظام الداخلي للمؤتمر ليس مشجعا في هذا الصدد ولكن ينبغي أن نكثف الجهود للبحث عن حل.

ولا يسعني في هذا السياق إلا أن أعرب عن تقديري الكبير لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لتعامله النشط مع مؤتمر نزع السلاح بتوجيه مديرته الكفؤ الدكتورة باتريسيا لويس، وأن أعرب أيضا عن تقديري الكبير للدور الذي يؤديه المعهد في تعبئة الدعم السياسي اللازم في المجتمع المدني لمؤازرة تدابير نزع السلاح بشتى أنواعها.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تقديري الحار والصادق لزملائي الموجودين هنا. فلقد كان لي شرف التمتع بصداقتكم وترحيبكم، وجنيت الكثير من خبرتكم. وإنني أقدر الصداقات التي بنيتها خلال فترة ولايتي وفي مساري الدبلوماسي كله أكبر التقدير. كما يسعدني جدا حضور وكيل الأمين العام السيد دانابالا معنا اليوم. فلقد عملت مع السيد دانابالا في مراحل مصيرية مختلفة من مفاوضات نزع السلاح. وأود أن أعرب في هذه المناسبة أيضا عن تقديري الكبير للطاقة الهائلة والالتزام الكبير اللذين أبداهما نائبي، السيد رومان موريه وزميلاي في الأمانة السيد جيرزي زالسكي والسيد فلاديمير بوغومولوف فهم يتمتعون بالجدارة المهنية بأعمق معاني هذه العبارة. وأود أن أذكر، بالإضافة إلى ذلك، أن الدعم الفني الذي يفيدنا به موظفونا من فئة الخدمات العامة يشكل إسهاما هائلا أيضا في خلق بيئة مؤاتية لإنجاز أعمال المؤتمر.

وختاما، أود أن أعرب عن اعتقادي الراسخ أننا سنتمكن جميعا، نحن الذين نثق بالتعاون المتعدد الأطراف وبالمؤسسات الدولية والمعايير العالمية والإطار القانوني، ونؤمن بقوة المصلحة الذاتية المستنيرة، من تعبئة الإرادة السياسية اللازمة لاستخدام آلياتنا والخبرات الرفيعة المتوافرة لديها. وأفضل البر في هذا المجال عاجله.

إن ما نحتاج إليه اليوم هو العمل، ثم العمل، والمزيد من العمل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر الأمين العام للمؤتمر، السيد بتروفسكي، على البيان الذي أدلى به والكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن للسفير سكوتنيكوف الذي يتكلم بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الشرقية.

السيد سكوتنيكوف (مجموعة بلدان أوروبا الشرقية) (الكلمة بالروسية ومترجمة عن الإنكليزية): سيادة الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم بالتهاني بمناسبة توليكم رئاسة المؤتمر وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل لكم. إننا نشعر بسعادة بالغة اليوم لحضور السيد دانابالا معنا كما نشعر بسعادة خاصة لحضور السيد بتروفسكي. وقد طلبت الكلمة لأنني أود بالنيابة عن وفود مجموعة بلدان أوروبا الشرقية أن أشكر السيد فلاديمير بتروفسكي لما تمتعنا به من تعاون مثمر معه على مر السنوات العديدة لخدمته الموفقة بوصفه وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح.

ولقد كرس السيد بتروفسكي، كدبلوماسي متمرس، ٤٥ سنة من حياته للمهنة التي اختارها والتي قضى تسع سنوات منها في رئاسة مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ولقد اغتنت أعمال المكتب بإشرافه المباشر ومساهمته النشطة ببعد إضافي وزخم جديد.

فالسيد بتروفسكي اختصاصي مبرز في العلاقات الدولية ونزع السلاح. وقد أسهم بوصفه الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في هذا المؤتمر، مساهمة كبيرة فيما حققه هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الفريد من نوعه من نجاح في مجالات هامة. وأذكر كمثال خاص على ذلك وكإنجاز اشتركنا جميعا في تحقيقه، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي وضعت في عام ١٩٩٦. ولقد ساعد اشتراك السيد بتروفسكي بصفته الشخصية في أنشطة مؤتمر نزع السلاح، كما ساعدت خبرته في مجال التفاوض، على مواصلة المؤتمر لحوار نشط، وعلى تيسير البحث عن حلول بالتراضي لأكثر المسائل تعقيدا من بين المسائل التي تصدينا لها في أعمال هذا المحفل.

ولقد تمكن السيد بتروفسكي من الجمع بنجاح بين الخدمة المهنية والتحقيق العلمي في عمله. والسيد بتروفسكي هو، أستاذ، وعضو كامل العضوية في الأكاديمية الروسية للعلوم الطبيعية وأكاديمية العلوم العسكرية كما هو عضو في مجلس إدارة المعهد العالي للدراسات الدولية في جنيف، وقد يتعاون السيد بتروفسكي مع مؤسسات علمية أخرى روسية وأجنبية. وألف عددا من المؤلفات الهامة في ميدان الدبلوماسية الدولية والعلاقات الدولية.

وأود أن أذكر، بوصفي ممثل الاتحاد الروسي، بأن السيد بتروفسكي كرس زهاء ٣٥ سنة من عمره لخدمة وزارة الشؤون الخارجية للاتحاد السوفياتي ومن ثم لروسيا. ولقد ارتقى في الرتب إلى أن أصبح النائب الأول لوزير

الخارجـــية. وجميع الذين عملوا معه في موسكو – وأنا شخصيا أحد من كان لهم هذا الشرف – يذكرون جيدا الحماس الذي كان يبديه السيد بتروفسكي في إنجاز العمل الذي كان عزيزا عليه. وكانت ثقافته وخبرته منشودتين في الدوائر الدبلوماسية لبلدنا.

واسمحوا لي بأن أتقدم إليكم، فلاديمير بتروفسكي بأطيب تمنياتي بدوام الصحة والسعادة واستمرار النجاح في الأنشطة العديدة التي تضطلعون بها.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي الذي تكلم أيضا بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الشرقية، على ما أدلى به من بيان وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل كوبا السفير مورا غودوا الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١.

السيد مورا غودوي (كوبا) (الكلمة بالإسبانية والترجمة عن الإنكليزية): سيادة الرئيس، نظرا إلى أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب بها المؤتمر برئاستكم، اسمحوا لي أن أقدم لكم تهانينا بمناسبة تسلمكم هذا المنصب الرفيع وأن أعيد تأكيد دعمنا لكم وتعاوننا معكم على تأدية مهامكم.

إنـــه لمن دواعي الشرف الكبير لي شخصيا أن آخذ الكلمة في هذه المرحلة لأودع صديقا حميما وزميلا بـــارزا وأستاذا مرموقا، هو السيد فلاديمير بتروفسكي، وأقول "شخصيا" لأنني التقيت به في نيويورك في مستهل مساري الدبلوماسي واستفدت من دعمه وصداقته وحكمته الثمينة والراسخة.

وأود، بالنـــيابة عـــن مجموعة الـ ٢١ التي يشرفني أن أكون منسقها في هذا الشهر، الإعراب عن تقديرنا وأطيـــب أمنياتـــنا للسيد فلاديمير بتروفسكي الذي ينهي مهامه كأمين عام لمؤتمر نزع السلاح وكممثل شخصي للأمـــين العـــام للأمم المتحدة في جنيف. وأؤكد له أننا، الدول الأعضاء في هذا المحفل، استفدنا جميعا من الخبرة الكـــبيرة والمعرفة الواسعة التي اكتسبها السيد بتروفسكي في مجال شؤون نزع السلاح وتحديد الأسلحة على مر حياته الدبلوماسية المديدة، أولا كممثل مرموق لبلده، ثم كأحد كبار موظفي الأمم المتحدة، المنظمة التي خدمها بالجدارة المهنية والإخلاص والنزاهة التي يجب أن تكون قدوة لكافة موظفي تلك المنظمة.

فلقد أبدى السيد بتروفسكي استعدادا دائما لتقديم التوجيه وإسداء المشورة وتوفير المساعدة العملية في الوقت المناسب بهدف تعزيز دور هذا المؤتمر بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض في مجال نزع السلاح. والأنشطة اليومية التي اضطلع بها خدمة للسلم والأمن الدوليين جديرة، وإنجازاته المهنية، بأن نكن لها أسمى آيات الاحترام وبأن نستودعه صداقتنا. واسمحوا لي أن أكرر بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ أطيب أمنياتنا للسيد بتروفسكي ولأسرته بمستقبل سعيد وحافل بالنجاح.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل كوبا على البيان الذي أدلى به والكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل استراليا، السفير لوك الذي سيتكلم بالنيابة عن المجموعة الغربية.

السيد لوك (استراليا) (الكلمة بالانكليزية): سيادة الرئيس، هذه هي الفرصة الأولى التي أتيحت لي لأتقدم إليكم بالتهاني بمناسبة تقلدكم هذا الدور الهام وترأسكم أعمالنا. ويسعدني أيضا أن أرى بصحبتنا صديقنا وزميلنا السيد دانابالا القادم من نيويورك. واسمحوا لنا أن نرحب بكم أكبر الترحيب مرة أخرى.

سيادة الرئيس، أود أن أنضم إلى الآخرين لأعرب عن تقدير وفود المجموعة الغربية كافة لما قدمه السيد فلاديمير بتروفسكي من مساهمة في هذا المؤتمر على مر السنوات التسع الماضية.

لقد خدم السيد بتروفسكي بصفة الأمين العام للمؤتمر، كما ذكر آخرون، وكذلك بصفة الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في هذا المؤتمر منذ عام ١٩٩٣. وأنيطت به، في الفترة نفسها، مسؤولية إضافية هامة عندما شغل منصب المدير العام لمكتب الأمم المتحدة هنا في جنيف.

لقد قدرنا أكبر تقدير رئاسة السيد بتروفسكي للمؤتمر ولأمانة المؤتمر، وقد وفر السيد بتروفسكي، أثناء فترة رئاسته، الدعم باستمرار وجدارة لأعمال الحكومات في المؤتمر وكذلك لأعمالنا في المفاوضات ذات الصلة التي أجريت هنا في جنيف بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وأبدى السيد بتروفسكي نشاطا كبيرا وشجع جهود أوساط الحكومات والجهات المعنية الأخرى والمنظمات غير الحكومية، هنا في جنيف، محفزا الجميع على إحراز تقدم في أعمالنا. ولقد كنا ندرك أتم الإدراك ما قدمه من تشجيع وتحفيز إيجابي لتلك العملية، كما كنا ندرك اعترافه بدور المرأة وتعزيزه للدور الذي يمكن لبعض الزميلات أن يؤدينه في أعمالنا.

فلقد أضفى السيد بتروفسكي بعدا على أعمالنا يعكس خبرته الدبلوماسية الفائقة التي استمدها من خدمته كممثل لبلده بالطبع، واستمدها، أيضا، من خدمته في إطار الأمم المتحدة نفسها.

ونحن نتقدم إليه ببالغ الشكر على ما قدمه من أفكار مخلصة وبناءة ساعدت على إنعاش أعمال هذا المؤتمر. وعلى الرغم من الإنجازات الكثيرة التي حققناها برئاسته، نشعر بأنه قد يشاطرنا شيئا من خيبة أملنا لعدم التمكن من تحقيق المزيد خلال السنوات الأخيرة.

سيادة الرئيس يساورنا شعور بالحزن لمغادرة السيد بتروفسكي ولكننا نتمنى له ولزوجته أطيب الأمنيات في مساعيهما في المستقبل.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل استراليا على ما قدمه من بيان وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين، السفير هو.

السيد هو (الصين) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي، سيادة الرئيس أن أقدم، بادئ ذي بدء، باسمي، وبالنيابة عن وفدي، أسمى آيات التقدير للمدير العام الموقر لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد فلاديمير بتروفسكي. واسمحوا لي أن أتقـــدم إليه بأصدق عبارات الشكر لما قدمه من مساهمة كبيرة ولما بذله، على مر السنين، من جهود دون كلل، تعزيـــزا لعملية نزع السلاح الدولي وتحديد الأسلحة في أعمال مؤتمر نزع السلاح. ولقد أدى السيد بتروفسكي مسؤولياته على أتم وجه خلال فترة ولايته. وأشاطركم ووفدي مشاطرة كاملة ما أثنيتم به، سيادة الرئيس، وما أثنى به ممثلو المجموعات المختلفة على السيد بتروفسكي من خلال البيانات المدلى بها .

ولقـــد تكلل عدد من مساعي مؤتمر نزع السلاح بالنجاح أثناء فترة ولاية السيد بتروفسكي، فوضعت اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتم التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ثم إبرامها. واستفادت جميع تلـــك الإنجازات من خبرة السيد بتروفسكي الدبلوماسية الثمينة ومن مهاراته البارزة. وحيثما تصدى مؤتمر نزع الســـلاح لصعوبات وأزمات كان السيد بتروفسكي يبذل قصارى جهوده بروح إيجابية مع كافة الوفود لتمكين المؤتمر من مباشرة أعماله بأسرع ما يمكن.

ولقد كان تعاون الوفد الصيني مع السيد بتروفسكي وأمانة مؤتمر نزع السلاح تعاونا إيجابيا ومثمرا. وإنه لمن دواعي السرور الكبير بالنسبة إلي شخصيا وبالنسبة إلى وفدي أن تكون قد أتيحت لنا فرصة العمل مع السيد بتروفسكي. فلقد كان لي شرف التعاون مع السيد بتروفسكي أثناء فترتي ولايتي في جنيف واستفدت من مساعدته ومشورته. وسيترك لنا السيد بتروفسكي بعد مغادرته بحرا من الذكريات الجميلة. وأود باسمي وبالنيابة عن وفدي أن أعـــرب عن أسفنا الصادق لمغادرته. وأخيرا أتقدم إلى السيد بتروفسكي وإلى أسرته بأصدق التمنيات بدوام الصحة والسعادة والنجاح في المستقبل.

الرئـــيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين على البيان الذي أدلى به. هل يود وفد آخر أخـــذ الكـــلمة؟ لا أرى راغبا في ذلك. أود الآن أن أعطي الكلمة لوكيل الأمين العام الذي سيتكلم بالنيابة عن أمانة المؤتمر.

السيد رومان – موري (وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (الكلمة بالإنكليزية): أود بالنيابة عن أمانة مؤتمر نزع السلاح وباسمي الشخصي أن أعرب عن تقديرنا للسيد فلاديمير بتروفسكي لما توخاه مـــن امتـــياز في تأدية مهامه بوصفه الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح وللسخاء الذي أبداه في تقديم الإرشاد القيم والمساعدة المهنية لأمانة المؤتمر.

ولقد أفادنا السيد بتروفسكي خلال فترة ولايته بخبرته الدبلوماسية البارزة وبمعرفته الواسعة في ميدان الحد مـــن الأسلحة ونزع السلاح. وساعدت رؤيته البناءة لتطور الأمن الدولي على تزويد الأمانة للمؤتمر بالخدمات المهنـــية وبالمشـــورة السليمة والنزيهة. ولسوف نفتقده كرئيس جدير وكزميل قدير. واسمحوا لي أن أبين للسيد بتروفسكي باسمي الشخصي أنه كان من دواعي الشرف لي أن أكون قد اشتركت معه في الجهود التي بذلناها في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ولا يسعني أخيرا إلا أن أتقدم إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بأطيب تمنياتنا لـــه بالصحة والسعادة ومزيد من النجاح في حياته الجديدة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام للمؤتمر على البيان الذي أدلى به.

زملائي الكرام أود الآن، كما بينت في مستهل جلستنا العامة هذا الصباح، تناول مسألة تعيين المنسقين الخاصين لملء الوظائف المنشأة بموجب المقرر CD/1667 الذي اتخذه المؤتمر في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

ويسعدني أن أبلغكم بأننا أحرزنا تقدما ملموسا. فلقد أفضت المشاورات التي أجريتها في هذا الصدد إلى توزيع المسؤوليات على النحو التالي.

وقد كلفت المجموعة الغربية باستعراض جدول أعمال المؤتمر طوال فترة دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٢. وعينت المجموعة السفير شونغ من جمهورية كوريا منسقا خاصا.

وكلفـــت مجموعة الـ ٢١ بتناول مسألة تحسين عمل المؤتمر وجعله أكثر فعالية. وعينت المجموعة السفير براساد كارياواسام من سري لانكا منسقا خاصا.

وكلفت مجموعة بلدان أوروبا الشرقية بتناول مسألة توسيع عضوية المؤتمر. وما زالت المشاورات جارية في إطار المجموعة لتعيين منسق خاص.

فأقترح في هذه الظروف إرجاء أي قرار رسمي إلى جلستنا العامة المقبلة.

وما زالت المشاورات المكثفة مستمرة بشأن برنامج العمل.

وبهذا نكون قد اختتمنا عملنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الخميس ٧ آذار/مارس ٢٠٠٢ في الســـاعة العاشرة صباحا. ونظرا إلى أن ذاك اليوم يصادف عشية الاحتفال بيوم المرأة الدولي سيستلم المؤتمر بموجب ممارساته السابقة رسالة من مختلف المنظمات غير الحكومية النسائية العاملة في ميدان نزع السلاح.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥

- - - - -